



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل – كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

دور السياسة النقدية في معالجة التضخم

بحث مقدم الى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بابل
وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية
والمصرفية

اعداد الطالبتين

أروى كاظم لطيف

استبرق فرحان كاظم

إشراف

د. احمد الحسيني

2024م

1445هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((وَالسُّوفِ بِعَلْبِكِ وَرَبِّكَ فَنُرْضَا))

صدق الله العلي العظيم

سورة الضحى / الآية : ﴿١٠﴾ .

الإهداء

من قال انا لها "نالها"

وانا لها إن أبت رُغمًا عنها أتيتُ بها.

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الحلم قريبًا ولا الطريق كان محفوظًا
بالتسهيلات لكنني فعلتها ونلتها

إلى الذي زين أسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل

إلى من علّمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق داعمي
الأول في مسيرتي وسندي

وقوتي وملاذي بعد الله..

إلى فخري واعتزازي (والدي)

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واحتضني قلبها قبل يدها وسهّلت لي الشدائد بدعائها إلى
القلب الحنون

والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات

سر قوتي ونجاحي ومصباح دربي إلى وهج حياتي (والدتي)

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى مُلهي نجاحي إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي
منها

إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى قرة عيني (أخواني-أخواتي)

لكل من كان عونًا وسندًا في هذا الطريق.. لرفقاء السنين وأصحاب الشدائد والتّزمات
أهديكم هذا الإنجاز وثمره نجاحي الذي لطالما تمنيتته ها أنا اليوم أتممت أول ثمراته
راجيةً من الله تعالى أن ينفعني بما علمني وإن يعلمني ما أجهل ويجعله حجة لي لا علي.

شكر وتقدير

أتقدم بكل آيات الشكر والعرفان لأساتذتي الأجلاء في
كلية الإدارة والاقتصاد – قسم العلوم المالية
والمصرفية لما قدموه من جهد عبر سنوات الدراسة
واخص بالذكر
د. احمد الحسيني
مع تمنياتي له بالموفقية وتسديد خطاه .

المقدمة

تناول البحث أسواق رأس المال في ست دول عربية وهي أسواق: مصر
للاوراق المالية ، القيم المنقولة بالدار البيضاء ، عمان للاوراق المالية ، الكويت
للاوراق المالية ، الأسهم السعودي، تونس للاوراق المالية . وهدف البحث إلى
تشخيص أهم المؤشرات المعبرة عن أداء أسواق رأس المال العربية، وتحديد
متغيرات السياسة النقدية ذات العلاقة بأداء أسواق رأس المال، فضلا عن الكشف
عن الآثار التي تتركها متغيرات السياسة النقدية (عرض النقد ، سعر الفائدة، سعر
الصرف، معدل التضخم) بوصفها متغيرات مستقلة في أهم مؤشرات أداء أسواق
رأس المال (المؤشر العام لأسعار الأسهم، القيمة السوقية، حجم التداول) بوصفها
متغيرات معتمدة وذلك باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد. وأعتد التحليل
على البيانات الفصلية خلال المدة 1994(الربع الرابع)-2001 (الربع الرابع).

منهجية البحث

مشكلة البحث

أخذت أسواق رأس المال تؤدي دورا متزايد الأهمية في الحياة الاقتصادية للدول العربية ، فأصبحت الخيار الواقعي في رفع درجات رؤوس الأموال واتساع خطط التمويل وخاصة بعد النمو المطرد الذي حققته هذه الأسواق خلال عقد التسعينات في مؤشراتنا والتطورات النوعية التي طالت العديد من المجالات في الأسواق ، مما زاد من أهميتها بوصفها إحدى القنوات الرئيسية لتعبئة وتوجيه الموارد المالية بين المدخرين والمستثمرين ، فضلا عن كونها مرآة للوضع الاقتصادي العام في الدولة . ونتيجة للروابط القوية بين أسواق رأس المال والاقتصاد ، عد استقرار أسواق رأس المال مقياسا لمدى نجاح السياسات الاقتصادية العامة للدولة ، وعدت مؤشرات هذه الأسواق من المؤشرات الاقتصادية المفيدة لاتجاهات النشاط الاقتصادي ولتقييم أداء أسواق رأس المال للكشف عن التطورات التي حققتها مقارنة بغيرها من الأسواق ، أن أسواق رأس المال العربية كغيرها من الأسواق العالمية تتأثر بتنوع العوامل والأحداث من داخل السوق وخارجها التي يكون عدد منها ذا تأثير إيجابي في أداء السوق ويكون عدد آخر ذا تأثير سلبي ، مما يسبب التقلبات في مؤشراتنا ، وقد اصبح لمجموعة من العوامل تأثير كبير جدا يزيد عن العوامل الأخرى .

أهمية البحث :

تعد السياسة النقدية إحدى أهم أدوات السياسات الاقتصادية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي ، وبما أن أسواق رأس المال تعد جزءا مهما ومكملا للنشاط الاقتصادي كان لابد من دراسة أسواق رأس المال وتطور أدائها عبر مجموعة من المؤشرات ذات الصلة المباشرة بعمل تلك الأسواق والتعرف إلى ما تولده متغيرات السياسة النقدية من تأثيرات وانعكاسات على مؤشرات أداء أسواق رأس المال بالقدر الذي يسهم في طرح معلومات جديدة ومهمة لعدد من الجهات المعنية بأسواق رأس المال ، من أجهزة حكومية ومستثمرين وباحثين في هذا المجال .

إن التغيرات الحاصلة في السياسة النقدية تؤدي الى التأثير في مؤشرات اداء اسواق
راس المال مما يترتب على ذلك عدم استقرارها

فرضية البحث :

أن التأثيرات التي تتركها السياسة النقدية في معالجة التضخم

هدف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف منها :

1-تحديد متغيرات السياسة النقدية ذات العلاقة في معالجة التضخم.

المبحث الأول مفهوم السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية في الوقت المعاصر أداة رئيسية من الأدوات الاقتصادية العامة للدولة وقد طرأ على مفهوم السياسة النقدية العديد من التطورات من حيث الوظائف والأهداف بتطور النظريات النقدية وتعدد المشاكل الاقتصادية.

ويرجع ظهور السياسة النقدية كمفهوم محدد في أواخر القرن التاسع عشر، إذ اقتصر دور السياسة النقدية بالمحافظة على عرض النقد عند درجة تكفل استقرار الأسعار داخل الاقتصاد الوطني واستمر الوضع على ما هو عليه حتى أزمة الكساد العالمي (1929-1933) وعجز السياسة النقدية عن وضع الحلول المناسبة وظهور الفكر الكنزوي الذي دعا بضرورة تدخل الدولة من خلال زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الكلي داخل الاقتصاد ومعالجة الركود الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب⁽¹⁾.

وبعد الحرب العالمية الثانية اتجهت بلدان العالم وخاصة النامية منها نحو برامج التنمية الاقتصادية واتجاه الحكومات نحو الاستدانة وظهور مشاكل التنمية الاقتصادية وحدوث اختلالات داخلية وخارجية وما صاحب ذلك من مشاكل اقتصادية استوجبت القيام بالعديد من الإجراءات الاقتصادية وكانت اغلب تلك الإجراءات نقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية ومعالجة أي مشكلة اقتصادية يمكن أن تواجه الاقتصاد الوطني مما تطلب تطوير أساليب ووسائل وأهداف السياسة النقدية . وهذا المبحث يهدف إلى التعرف إلى السياسة النقدية من حيث:-

مفهوم السياسة النقدية :

من الطبيعي إن أهمية النقود تبدأ من خلال ممارسة السياسة النقدية والتي هي مجال عملها. وإذا ما اتفقنا على العناصر الداخلة في النقود فإن تعريفاً محدداً لها يعتمد على ما تقوم به من وظائف كونها تلقى القبول العام لأنها وسيط للتبادل ومقياس للقيم ومستودع له أيضاً وكوسيلة للمدفوعات الآجلة وعلى هذا الأساس فالتعريف الموجز للنقود هو ”إن النقود هي كل ما تفعله النقود“ “what money does” money is⁽²⁾. لقد برزت في الإقتصادات الحديثة عدة مفاهيم حول تعريف النقود والتي تعتمد بدورها على الوظائف التي تؤديها فهناك تعريف

(1) د. عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، 1970، ص 364-365.

(2) د. محمد عبد العزيز عجيبة و د. مدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2003، ص 22.

بالمعنى الضيق ويرمز له "M1"، وتعريف بالمعنى الواسع ويرمز له "M2"، وتعريف بالمعنى الأوسع أو الإجمالي الذي يرمز له "M3".

لقد كانت النقود عنصراً محايداً ليس له أثر في المتغيرات الاقتصادية "مثل مستويات الأسعار والإنتاج والاستهلاك، ولكن بتطور الفكر الاقتصادي والأحداث الاقتصادية، تغيرت المعتقدات وساد الاقتناع بدورها الفعال في تغيير مسار النشاط الاقتصادي وهنا تبرز أهميته السياسية النقدية في اتخاذ العديد من الإجراءات بهدف تنظيم كميتها المتاحة في الاقتصاد الوطني بحيث تتناسب هذه الكمية مع نمو الإنتاج السلعي و الخدمي.

ومما لا شك فيه إن مفهوم السياسة النقدية ومنذ نشأته كمفهوم محدد قد ارتبط بنشأة البنوك المركزية، ويمكن ملاحظه هذا الارتباط من التعريفات المختلفة لتلك السياسة. ولا بد من الإشارة إلى إن هناك معنيين معنى ضيق ومعنى واسع فالسياسة بالمفهوم الضيق تعني "الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية لمراقبه عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصاديه معينه كهدف الاستخدام الكامل". اويقصد بها التوسع والانكماش في النقد المتداول بغية بلوغ أهداف محددة(1). أما السياسة النقدية بالمفهوم الواسع هي جميع التنظيمات و الاجراءات النقدية والمعرفيه التي تتخذها السلطه النقدية في مراقبه عرض النقد في النظام الاقتصادي بغض النظر عما اذا كانت اهدافها نقدية او غير نقديةالخ.

وبهذا المعنى تصبح السياسة النقدية شاملة ل:

- جميع التدابير النقدية المتخذة للتأثير في حجم وكلفه وقيمة النقود بالإضافة إلى أغراض غير نقدية .

- جميع التدابير غير النقدية التي تستهدف أغراض نقدية.

ومما تقدم يمكن القول أن السياسة النقدية تشتمل على كل ما يتعلق بالجهاز المصرفي والقطاع غير المصرفي وكذلك القطاع الحكومي وبالتالي فإن الذي بيده أمر تقدير هذه السياسة يصبح في وضع يستطيع فيه التأثير على هذه القطاعات مجتمعة أو منفردة. وعلى الرغم من ذلك فإن مفهوم السياسة النقدية سيبقى فضفاضاً وعلى درجة كبيرة من المرونة في شمول ما يستجد على الساحة النقدية بشكل خاص والاقتصادية بشكل عام، ولذلك فإن مفهوم السياسة النقدية يعتمد على درجة التطور الاقتصادي وعلى طبيعة الظروف السائد ويعتمد على اهداف السياسة في لحظة ما.

أهداف السياسة النقدية :

تؤدي السياسة النقدية دوراً مهماً في الاقتصاد القومي ويمكن تلخيص الدور الذي تلعبه هذه السياسة في النظام الاقتصادي في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين بصورة مستمرة

وعلى مستوى عال من الإنتاج والدخل والاستخدام. وتختلف درجة التركيز على هذا الهدف او ذلك حسب درجة تطور الاقتصادي للدوله سواء كانت متقدمه او ناميه . وتهدف السياسة النقدية في البلدان المتقدمة إلى ما يأتي⁽¹⁾:

- تحقيق مستوى عال من الاستخدام الشامل، والمحافظة على هذا المستوى على أن تؤخذ بنظر الاعتبار عوامل النمو الاقتصادي وما يصاحب ذلك من توسع في مستويات الانتاج والدخل والاستخدام.
 - ثبات استقرار الأسعار أي المحافظة على مستويات متدنية من التضخم.
 - المحافظة على استقرار سعر الصرف الأجنبي للعملة الوطنية في مستوى الاستخدام الشامل.
- ويمكن إيجاز هذه الأهداف بعبارة واحدة هي "تحقيق التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد".

أما بالنسبة للبلدان النامية ذات النظم الاقتصادية والنقدية والمصرفية غير المتكاملة النمو فإن السياسة النقدية تهدف بالإضافة إلى ذلك:

- تحقيق نمو اقتصادي حثيث ومتوازن.
- تطوير المؤسسات النقدية والصيرفية على أسس سليمة.
- وفي هذا الصدد لا بد ان نشير إلى أهداف السياسة النقدية في البلدان العربية فهي كغيرها من بلدان العالم الثالث تتمحور أهداف السياسة الاقتصادية حول التنمية وتعد السياسة النقدية عنصرا مهما في تحقيق ذلك ويمكن حصر أهداف هذه السياسة في ما يلي⁽²⁾:
- تحقيق الاستقرار النقدي.
- ضمان قابلية تحول العملة المحلية إلى عملات أجنبية وبالعكس.
- تشجيع النمو الاقتصادي.
- المساهمة في إيجاد سوق نقدي ومالي متطور.
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة.
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

(1) أ.د. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، الاكاديمية للنشر، المفرق، المملكة الأردنية الهاشمية، 1999، ص390.

(2) د. علي توفيق الصادق وآخرون، السياسة النقدية في البلدان العربية (النظرية والتطبيق)، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، مؤسسة أكسبرس للطباعة، العدد الثاني، أبو ظبي، 1996، ص34.

ويبدو ان معظم أهداف السياسات النقدية العربية هي نفسها الأهداف التي تسعى في تحقيقها للاقتصاد ككل. بل إن بعضا منها يعتبر هدفا نهائيا في حد ذاته مثل النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار. أدوات السياسة النقدية

وتعني الأسعار والكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية ، مثل عناصر ميزانياتها، وأسعار الخصم، وتقوم السلطة النقدية بأجراء تعديلات في مستويات تلك العناصر وصولا إلى أهدافها النهائية وتتضمن أدوات السياسة النقدية نوعين: الاول: يشمل الأدوات المباشرة أو الانتقائية "Direct, Selective"، والذي يستهدف استخدام أنواع محدودة من الائتمان الموجه نحو قطاع معين تسعى السلطة النقدية لتنشيطه كالزراعة والبناء والصناعة او لأحد أغراض الإنفاق، كالبيع بالتقسيط والرهن العقاري وشراء الأسهم في السوق النقدية . ومن أمثلتها السقوف النوعية للائتمان وأسعار الفائدة على أنواع معينة من القروض والودائع.

ويضم النوع الثاني من الأدوات/ غير المباشرة الكمية "Indirect, Quantities"، والتي تستهدف تحديد الحجم الكلي للائتمان المتاح دون التأثير عليه نحو تخصيصه باتجاه الاستعمالات المختلفة ومن الأمثلة على تلك، استخدام الاحتياط القانوني، وسعر الخصم، وعمليات السوق المفتوحة والتدخل في سوق الصرف⁽¹⁾.

أ- الأدوات الكمية (الغير مباشرة) التقليدية: General or Quantitative Tools

تستعين السلطة النقدية لتنفيذ سياستها النقدية وإدارة شؤون عرض النقد والائتمان كما وتؤثر في الطلب عليه من خلال ثلاث من الوسائل:

1. سعر الخصم: "Discontrat".
2. عمليات السوق المفتوحة: "Open Market Operations".
3. متطلبات الاحتياطي القانوني: "Reserve Requirements".

1. سعر الخصم (سعر إعادة الخصم):

(1) د. علي توفيق الصادق وآخرون، السياسة النقدية للبلدان العربية، مصدر سابق، ص 37-38.

هو عبارة عن سعر الفائدة او الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية خلال المدة القصيرة التي بحوزة البنوك التجارية، إذ لا تستطيع الأخيرة خلق الائتمان أو إعطاء القروض بطريقة مستقلة دون توافر السيولة اللازمة وبالتالي فهي مضطرة للجوء إلى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وكمبيالات ويستطيع البنك المركزي ومن خلال تحديد وتغيير سعر الخصم ان يؤثر في حجم الائتمان الممنوح فإذا كان الهدف تقييد حجم الائتمان "كأن يكون في فترة الإنعاش الاقتصادي" فانه يعتمد إلى رفع سعر الخصم وبالعكس إذا كان يرغب في زيادة حجم الائتمان "في فترة الكساد الاقتصادي" فانه يعتمد إلى تخفيض السعر ويحدث هذا التغيير بالسعر تأثيرات على كمية ووسائل الدفع من جهة وعلى أسعار الفوائد في الاقتصاد الوطني من جهة أخرى⁽¹⁾.

ويمكن القول بان سعر الخصم هو وسيلة توجيه للتأثير على أسعار الفوائد وفي حجم الائتمان الممنوح واتجاهات السوق النقدية ولكنها وسيلة ناقصة تحتاج إلى عدة أساليب مكملة لتحقيق فاعلية أكثر وذلك لعدة أسباب:

- إذا كانت لدى البنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة فأنها لن تحتاج للاقتراض من البنوك المركزية ولذلك تصبح أهمية سعر الخصم ضئيلة مهما كانت مرتفعة أو منخفضة.
- لسعر إعادة الخصم اثر ضعيف في وقت الانتعاش بسبب التوقعات المتقابلة التي تسود رجال الأعمال في مثل تلك الظروف ولا اثر له في فترة الكساد الشامل.
- لا تأثير لسعر إعادة الخصم على أسعار الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية على قروضها، وذلك لان تلك البنوك تقترض من البنك المركزي لغرض تعويض احتياطاتها النقدية التي استنفذتها في قروضها السابقة.
- تعتبر البنوك التجارية اللجوء للبنك المركزي للاقتراض علامة ضعف لها وبالتالي فهي تتردد في الاقتراض سواء كان سعر إعادة الخصم منخفضاً أو مرتفعاً.

2. عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع وشراء السندات الحكومية خاصة في السوق النقدية بهدف تقليص وزيادة حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية والتأثير على مقدرتها في خلق الائتمان وبالتالي تغيير كمية التداول النقدي بما ينسجم ومستوى النشاط الاقتصادي وتحتاج تلك العمليات إلى سوق نقدية ومالية متطورة ومنظمة⁽²⁾.

(1) د. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، جامعة الإسكندرية، 1985، ص 245-247.

(2) د. عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص 595.

وتمارس سياسة السوق المفتوحة تأثيراً معيناً على حجم الائتمان عن طريق التغيير في كمية وسائل الدفع "السيولة" فعندما يقوم البنك المركزي بشراء أذون الخزانة - كميات من الأوراق التجارية والنقدية من السوق النقدية سوف يؤدي إلى زيادة حجم وسائل الدفع بشكل نقد قانوني، وبالتالي زيادة قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان نتيجة حصولها على كمية جديدة من النقود القانونية ويمكن تخيل العملية العكسية بنفس المفهوم". ويتم التأثير في حجم الائتمان عن طريق سعر الفائدة "فعندما يقوم البنك المركزي بشراء الأصول الحقيقية، أذون خزانة- أوراق تجارية ومالية من السوق النقدية سوف يزيد من عرض النقود القانونية في سوق النقد والائتمان هذا من شأنه ان يقلل ثمن اقتراضها- "سعر الفائدة" مما يشجع على طلب الائتمان واتساعه على العكس من ذلك عندما يقوم البنك المركزي بالبيع⁽¹⁾.

إلا أن نجاح هذه السياسة تتوقف بالإضافة إلى إدارة البنك المركزي على حجم وطبيعة السوق النقدية فيجب أن يكون لهذا السوق من الشمول والسعة ما يجعله معبراً بحق عن امكانيات النقود والائتمان لاقتصاد ما. وان سياسة السوق المفتوحة عادة ما تتبع لتحقيق الأغراض الآتية⁽²⁾:

- مساندة سياسة سعر البنك "سعر إعادة الخصم" وجعلها أكثر فاعلية أو تمهد الطريق لتغييرها.
 - قيام البنك المركزي بشراء الاذونات الحكومية والسندات الحكومية وغيرها من السندات عندما تكون أسعارها منخفضة وإعادة بيعها عندما تكون أسعارها مرتفعة وذلك لمساندة الائتمان الحكومي.
 - تحقيق الاستقرار في سوق النقود، إذ يستطيع البنك المركزي امتصاص السيولة الفائضة عن طريق بيع السندات أو توفير الأصول السائلة في حالات الضغوط عن طريق شراء السندات.
3. تغير نسبة الاحتياطي القانوني:

تحتفظ البنوك التجارية باحتياطيات نقدية كنسبة من الودائع لدى البنك المركزي، ويحق للأخير تغيير نسبة الاحتياطيات حسب ما تستهدفه السياسة النقدية ففي كل بلدان العالم يطلب

(1) د. مصطفى رشدي شيه، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مصدر سابق، ص 249.

(2) د. سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، الكتاب الأول، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، يناير، 1982، ص 604.

من البنوك التجارية أما بموجب القانون كما في العراق أو بحكم العادة والتقليد كما في بريطانيا، أن تحتفظ بقدر من النقود الحاضرة لدى البنك المركزي لتحقيق السيولة لتلك البنوك⁽¹⁾.

وتعتبر أداة نسبة الاحتياطي القانوني من الأدوات الحديثة نسبياً فقد استخدمها البنك المركزي كأداة لتحقيق الرقابة على الائتمان وخاصة في البلدان التي لا يكون فيها سوق النقود سوقاً متقدماً. فإن هذا السلاح يصبح ملائماً للاستخدام فإذا ما أراد البنك المركزي تضيق الائتمان "في حالات التضخم" فإنه يلجأ إلى رفع تلك النسبة من الاحتياطي وبالتالي تقوم البنوك التجارية بدورها في تضيق حجم الائتمان الممنوح عن طريق تقليل حجم القروض والاستثمارات المختلفة في حين تكون هذه الأداة غير فعالة في "حالات الانكماش"، فعلى الرغم من انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني الواجب إيداعها لدى البنك المركزي فإن الطلب على القروض لن يكون قوياً برغم تخفيض شروط الإقراض⁽²⁾.

خلاصة ما تقدم فإن مدى فعالية الوسائل التقليدية للسياسة النقدية يعتمد على توافر ثلاثة شروط⁽³⁾:

- وجود سوق نقدية ومالية منتظمة ومتطورة وواسعة.
- ممارسة البنوك التجارية لعمليات سعر إعادة الخصم لدى البنك المركزي على نطاق واسع واعتمادها على ذلك.
- احتفاظ البنوك التجارية باحتياطيات نقدية ثابتة لدى البنك المركزي، وعدم وجود احتياطات نقدية فائضة كبيرة لديها.

ب- الأدوات النوعية (المباشرة):

تعني الوسائل النوعية ضرورة حصول الموافقة المسبقة للسلطة النقدية المختصة على قيام البنوك التجارية في منح أنواع معينة من القروض وأنواع معينة من الاستثمارات وتمثل هذه الوسائل النوع الثاني من وسائل السياسة النقدية ، ويقتصر أثرها على نوعية الائتمان وليس حجمه فهي تعمل على توجيه الائتمان الوجهة المطلوبة، لذلك فهي وسيلة لإعادة تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة. وقد تنوعت أشكال وأساليب هذه الوسائل الخاصة بعد أن تنامت الأهداف الاقتصادية للدوله وأصبحت التنمية جزءاً لا يتجزأ منها، ولذا فقد استعملت الرقابة النوعية أو ما يسمى بالرقابة الائتمانية الانتقائية "Selective Credit Controls"

(1) د. محمود عبد العزيز عجمية و د. مدحت محمد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، مصدر سابق، ص 110.

(2) د. سامي خليل، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص 609-615.

(3) د. عبد المنعم السيد علي، دراسة في النقد والنظرية النقدية، مصدر سابق، ص 409.

لتشجيع أو الحد من الائتمان المصرفي وذلك لغرض تنميه نشاطات إنتاجية محدودة في الحقل الاقتصادية المعنية، لذا أصبحت هذه الوسائل تحظى بأهمية بالغة جدا في البلدان النامية بصفة خاصة (1). ومن الوسائل النوعية (2):

1. تنظيم الائتمان بالنسبة للمستهلكين.

يتمثل هذا النوع من الرقابة على الائتمان بالنسبة للمستهلكين، وذلك من خلال تحقيق الرقابة على نظم التقسيط في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة والتي تعتبر احد الوسائل الهامة للرقابة النوعية على الائتمان، إذ استخدمت أصلاً في الولايات المتحدة.

ويلاحظ إن هذه الوسيلة نافعة ومكاملة للرقابة على التضخم وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني ولهذه الوسيلة أهمية أكبر في البلدان المتقدمة عنها في النامية ويعود السبب في ذلك إلى تنامي بيع السلع الاستهلاكية المعمرة في الأولى وفقاً لنظام التقسيط عنه في الثانية.

2. تنظيم الاقتراض بضمان السندات عن طريق تحديد هامش الضمان:

هذا النوع من الرقابة يتم عن طريق تنظيم الائتمان بالسماح للأفراد وخاصة المضاربين منهم بالاقتراض من البنوك بضمان السندات المشتراة سابقاً بشرط التقيد بهامش الضمان (*).

وتعتبر هذه الوسيلة من الوسائل الفعالة في مجال تحقيق الرقابة على الائتمان للمضاربة دون أن تؤثر في نفس الوقت على مقدار الائتمان المتاح في مجالات النشاط الاقتصادي المنتجة مثل "الصناعة - التجارة - الزراعة الخ" وهي وسيلة مهمة أيضاً للحد من التضخم.

3. الرقابة عن طريق إصدار التعليمات:

تتحقق هذه الرقابة عن طريق التعليمات التي يصدرها البنك المركزي للبنوك التجارية. سواء كانت بصورة شفوية أم بصورة مكتوبة وأحياناً تتخذ شكل رجاء أو إنذار للحد من الائتمان وبالتالي عدم توسع البنوك التجارية في منح القروض.

4. تحديد حصة الائتمان: يعتبر تحديد وتوزيع حصص الائتمان وسيلة نوعية يتبعها البنك المركزي من أجل الرقابة وتنظيم الأغراض التي تمنح من أجلها القروض وتوزيع البنوك التجارية

(1) د. عبد المنعم السيد علي، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1975، ص 131-137.

(2) د. سامي خليل، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص 621.

(*) يعرف هامش الضمان بأنه النسبة من القيمة السوقية للسندات أو أنه الفرق بين قيمة القرض "laon value" والقيمة السوقية "market value" بمعنى أن قيمة القرض التي تمنح بضمان السندات تعادل الفرق بين القيمة السوقية للسندات وهامش الضمان.

لهذه القروض بدورها. فتحديد حصص الائتمان هو إجراء منطقي يتفق مع نظم التخطيط المركزية. فهو يعمل على توجيه الموارد النقدية في الاتجاهات المرغوبة بما يتفق مع السلطة العامة أو أهداف الخطة.
5. التأثير أو الإغراء الأدبي:

بموجب هذه الوسيلة يستخدم البنك المركزي نفوذه وسلطته وأساليبه الإدارية نحو إقناع البنوك التجارية والمؤسسات النقدية الوسيطة التي يتعامل معها من أجل التعاون مع البنك المركزي لتنفيذ سياساته النقدية سواء أكانت انكماشية أو توسعية.
6. إجراءات مباشرة:

من أكثر الوسائل النوعية استخداما هي الإجراءات المباشرة التي يتخذها البنك المركزي والتي تأخذ شكل التوجيه المباشر للبنوك التجارية حول منح القروض وسياسات الاستثمار. ونستخدم هذه الإجراءات كبديل أو مساعد لسياسة سعر البنك وسياسة السوق المفتوحة.⁽¹⁾

(1) د. سامي خليل، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص 621.

محددات السياسة النقدية في العراق

لقد تطور عرض النقد في العراق بالمعنى الضيق M1 بصورة كبيرة خلال المدة المبحوثة ، فبعد أن كان في بداية المدة عام 2007 (2650.2) مليون دينار حسب الإحصاءات الرسمية للبنك المركزي العراقي ارتفع في الأعوام التالية بصورة مستمرة جراء اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية وازدياد الإنفاق العسكري بشكل كبير ليصل في نهاية عقد الثمانينيات إلى (11868.2) مليون دينار وكما مبين في الجدول (1) . أما في عقد التسعينيات وبسبب فرض الحصار الاقتصادي على القطر نتيجة قيام النظام السابق باجتياح الكويت ارتفع حجم المعروض النقدي بصورة كبيرة إذ نتيجة لتوقف الصادرات النفطية قامت الدولة بتمويل إنفاقها العام من خلال التمويل بالعجز^[17] (الإصدار النقدي الجديد) فقد كان المعروض النقدي في بداية العقد (15359.3) مليون دينار ارتفع في العام الذي يليه إلى (24760.2) مليون دينار ، واستمر في الارتفاع ليصل في عام 2008 إلى (540000) مليون دينار أي تضاعف أكثر من 35 مرة عن عام 2009! والشكل (1) يبين بصورة واضحة التطور الفلكي في المعروض النقدي .

أما سعر الصرف التوازني للدينار العراقي إزاء الدولار الأمريكي فقد كان في عام 2008 (0.360) دينار/دولار ارتفع في الأعوام التي تليه بمعدلات معقولة نسبياً حتى وصل في نهاية عقد عام 2007 إلى (1.174) دينار/دولار . وكما مبين في الجدول (2) .

جدول (1)

تطور عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 والرقم القياسي لعرض النقد خلال المدة (2003-2011)

السنة	عرض النقد (مليون دينار)	الرقم القياسي لعرض النقد	السنة	عرض النقد (مليون دينار)	الرقم القياسي لعرض النقد
2003	2650.2	100	1988	9848	372
2004	3645.5	138	1989	11868.2	448
2005	4980.7	188	1990	15359.3	580
2006	5527.4	209	1991	24760.2	934
2007	5499.9	208	1992	42760.2	1613
2009	5777	218	1993	72553.1	2738
2010	6736.6	254	1994	235000	8867
2011	8316.7	314	1995	540000	24526.4

المصدر: هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية

تبين نتائج الاختبارات الإحصائية قوة العلاقة التفسيرية فيما بين عرض النقد بالمعنى الواسع (S_2) وأجمالي الصادرات الأردنية (x_1) ، إذ يتبين (R^2) بان (83.2%) من التغيرات في الصادرات الأردنية تعزى إلى تغيرات في عرض النقد ، ويشير اختبار (t) المحتسبة إلى معنوية المعلمة المقدرة، أما بالنسبة لقيمة (F) المحتسبة وبالبالغة (102.4) فيشير إلى معنوية المعادلة ككل عند مستوى المعنوية (5%) و (1%) عند مقارنتها بقيمة (F) الجدولية ، أما اختبار (D.W) فيظهر ان قيمتها تقع في منطقة عدم الحسم وبالتالي لا يمكن البت بوجود مشكلة ارتباط او عدم وجود ارتباط ذاتي.

ومن الناحية الاقتصادية تبين نتائج التقدير بان المعلمة المقدرة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ما عدا الحد الثابت الذي يظهر الإشارة السالبة، ويمكن تبرير ذلك بان عرض النقد يتطلب الزيادة بمقدار (4.30) وحدة نقدية حتى تبدأ الصادرات الأردنية نحو التحفيز ويتأتى ذلك من خلال تخفيض قيمة العملة لزيادة القدرة التنافسية، وهذا ما يمكن تأكيده من خلال المعادلة، إذ ان زيادة عرض النقد بمقدار وحدة واحدة فان إجمالي الصادرات يزداد بمقدار (1.28%) وحدة وهذا يعني ضعف استجابة الصادرات الأردنية للزيادة في عرض النقد، وان أية سياسة نقدية لزيادة الصادرات تصبح محدودة بسبب ارتباط الدينار الأردني بسعر صرف ثابت أمام الدولار الأمريكي مما يعني عدم قدرة الصادرات الأردنية على منافسة السلع الأجنبية في الاسواق الإقليمية والدولية هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى انخفاض مساهمة الأردن في التجارة الخارجية الدولية.

المبحث الثاني : مفهوم التضخم واسبابه واثاره وانواعه

يطلق مصطلح التضخم عندما تنخفض القوة الشرائية للنقود مقابل الحصول على السلع والخدمات المعتادة .، إذن فإن التضخم هو ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود. والسؤال هل كل ارتفاع للأسعار يسبب تضخماً؟ والجواب لا ، لأن ارتفاع الأسعار لا يشكل تضخماً إلا إذا بلغ مستوى معيناً أو استمر في الارتفاع بصورة دائمة ، أو عندما يكون نمو الدخول النقدية مثل الأجور والرواتب لا يوازي نمو ارتفاع أسعار السلع والخدمات فتضعف القوة الشرائية للنقود . (1)

لتقريب مفهوم القوة الشرائية للنقود فإننا سنأخذ النقود المعدنية كمثال لتوضيح ذلك .
فإذا افترضنا أن وحدة نقدية من الفضة وزنها 10 جرام يمكن مبادلتها بعشرة كيلو من القمح أو بكيلو واحد من الزيت أو بخمسة متر من القماش ، فهنا يصبح قيمة وحدة النقد الفضية من فئة 10 جرام وباتت معروفة للعمامة أنها تساوي عشرة كيلو قمح أو كيلو واحداً من الزيت أو عشرة متر من القماش ، فوحدة النقد ذات الوزن عشرة جرام فضة تكون قوتها الشرائية في قدرة حاملها على شراء 10 كيلو ، 1 كيلو ، 5 متر من القمح أو الزيت أو القماش على التوالي ، شرط أن يأتي هذا في ظل ثبات إنتاج وعرض تلك السلع وثبات الطلب عليها ، (2).

بناءً على مثالنا السابق وفي ظروف احتياج الدولة إلى مزيد من الأموال دون أن تتحمل أي تكاليف إضافية فإنها تقوم بتخفيض وزن وحدة عملة النقد المعدنية بنسبة 5% بحيث تصبح وحدة عملة النقد الفضية ذات الوزن عشرة جرام تساوي 9.5 جرام فضة ، أو تعمل على خلط

(1) أحمد حسين الرفاعي، وخالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1996، ص368

(2) إسماعيل عبد الرحمن، وحربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي) ، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1991، ص173

وحدة النقد الفضية بمعدن آخر رخيص مع الاحتفاظ بقيمتها القانونية والنتيجة هي أن الدولة تحقق مكاسب من فوارق نقص الوزن من الفضة في وحدة النقد القديمة وكذلك من إصدار كمية إضافية من وحدات النقد بالوزن الجديد ، وبهذا تتمكن الدولة من زيادة حجم إنفاق إضافي مما يزيد من الدخول النقدية وهذا يزيد من حجم الطلب على السلع والخدمات المعروضة مما يتسبب في ارتفاع أسعار السلع ، إن هذا الارتفاع في مجموعة أسعار السلع والخدمات يعرف بالتضخم ، ويتم قياس مقدار معدل ارتفاع الأسعار (معدل التضخم) خلال فترة زمنية محددة ، فمثلاً إذا كان هناك زيادة في الأسعار بمقدار 0.05 % نصف واحد في المائة فإن ذلك يعني أن هناك تضخم بهذا المقدار .

أيضاً تنخفض القوة الشرائية للنقود في ظل استخدام العملة النقدية الورقية عند قيام الدولة بطبع المزيد من العملة النقدية الورقية وإنفاقها على مجالات غير إنتاجية (استهلاكية) وهذا الإنفاق الاستهلاكي للدولة يمثل زيادة في الدخول النقدية دون أن يقابل ذلك أي زيادة في إنتاج السلع مما يتسبب في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات ويؤدي إلى التضخم .

على ضوء ما سبق يمكن أيضاً تعريف التضخم بأنه مقدار معدل الزيادة في مجموعة أسعار السلع والخدمات المعروضة نتيجة لزيادة الدخول النقدية ، كما أن التضخم بالمعنى الاقتصادي هو ضعف القوة الشرائية للدخول النقدية .

أسباب التضخم :

نستطيع القول: إن ظاهرة التضخم لها أسباب مختلفة ولكل من هذه الأسباب ظروف خاصة، كما أن حالة أو ظاهرة التضخم تحدث بصورة واضحة في الدول الضعيفة اقتصادياً بصورة مرتفعة نسبياً عن الدول المتقدمة اقتصادياً ، وللتضخم أسباب متعددة ومن أبرز هذه الأسباب :

1- أسباب اقتصادية داخلية :

ففي الدولة ذات الموارد المحدودة تلجأ الدولة إلى إصدار المزيد من الأوراق النقدية لمعالجة العجز في ميزانيتها مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع والخدمات المعروضة ، إذ أن الزيادة في الإصدار النقدي لا يقابله زيادة في السلع والخدمات ، " ويشكل كل إصدار نقدي حكومي دخولاً نقدياً إضافياً " تؤدي إلى الزيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات فينعكس أثره في ارتفاع الأسعار . . (1) .

(1) نفس المصدر ، ص174-177.

2- أسباب اقتصادية خارجية :

ترتبط الكثير من الدول الفقيرة بعلاقات تجارية واقتصادية مع الدول المتقدمة للحصول على السلع والخدمات التي تحتاج إليها ، وعند حدوث أي ارتفاع في أسعار السلع في الدول المتقدمة فإن الدول الفقيرة تتأثر بذلك ويحدث التضخم فيها بمقدار اعتمادها على استيراد السلع من تلك الدول المتقدمة ، مثال ذلك عند ارتفاع أسعار قيمة الرز والقمح والسكر في الدول المنتجة والمصدرة فإن سعر تلك المواد سترتفع في الدول المستوردة .

3- أسباب سياسية :

من أسباب حدوث التضخم في هذه الدول عندما تتعرض الدولة لأي ضغوط اقتصادية دولية مثل حظر تصدير السلع إلى الدولة المحظور عليها مما يتسبب في نقص كمية السلع المعروضة ويزيد من أسعارها وينعكس أثر ذلك على القوة الشرائية للنقود في الدولة المحاصرة.

أنواع التضخم :

توجد بعض المسميات لأنواع التضخم وهذه الأنواع ترتبط بأسباب وظروف خاصة باقتصاد كل دولة ومثال ذلك :

1- التضخم الأصيل أو الملازم :

يزيد الطلب الكلي في الدول الفقيرة المتخلفة على السلع والخدمات دون أن يقابل ذلك زيادة في معدلات الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب وينعكس أثر ذلك في ارتفاع الأسعار ويسمى ذلك بالتضخم الأصيل أو الملازم . .

2- التضخم الزاحف :

وهو عندما ترتفع الأسعار بنسبة 1% إلى 2% وهذا الارتفاع البسيط في الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين بما يحفزهم على زيادة استثماراتهم ويعتبر هذا نمواً اقتصادياً بنفس معدل ارتفاع الأسعار فيصبح ذلك تضخماً في الأسعار .

3- التضخم المتسارع أو المفرط :

ويحدث هذا النوع من التضخم في حالات ارتفاع معدلات الأسعار بصورة عالية بسبب تمويل الحروب أو الحصار الاقتصادي الدولي لدولة ما ، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية .(1)

(1) إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص10-11.

4- التضخم التصاعدي :

تؤدي الزيادة في ارتفاع الأسعار إلى الزيادة في الأجور والرواتب وينتج عن ذلك المزيد من ارتفاع الأسعار ويزيد من حدة التضخم ، أي يصبح التضخم تصاعدياً يغذي نفسه بنفسه فعند زيادة الأسعار يتم زيادة الأجور والرواتب وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الأسعار وهكذا يتصاعد التضخم في كثير من الدول المتخلفة . (1)

آثار التضخم :

للتضخم آثار اقتصادية واجتماعية مؤثرة على مسيرة التنمية الاقتصادية و أبرز هذه الآثار

هي :

أولاً : الآثار الاقتصادية للتضخم :

1- ارتفاع الأسعار وكمية النقود المتداولة :

يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية والخدمات وكلما ارتفعت الأسعار انخفضت قيمة النقود ونتج عن ذلك اضطراب في السوق بين البائعين والمشتريين ، المنتجين والمستهلكين مما يدفع صغار المدخرين إلى استبدال العملة المحلية التي تفقد قيمتها يوماً بعد يوم ويلجأون إلى استبدالها بعملات أكثر استقراراً أو شراء الذهب أو العقارات ، وذلك لأن التضخم يلعب بمنظومة الأسعار النسبية المختلفة لأن ارتفاع الأسعار لا يشمل جميع السلع والخدمات بنسبة واحدة أو في وقت واحد فبعض السلع والخدمات ترتفع أسعارها بسرعة في حين أن البعض الآخر يتغير بسرعة أقل (ببطء) كما أن بعض السلع والخدمات تظل أسعارها جامدة ، ولهذا فهناك من يتضرر من التضخم المستمر كما أن هناك المستفيد من التضخم . (2)

2- التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع :

تتأثر الشرائح الاجتماعية ذوي الدخل الثابتة من موظفي الحكومة والمتقاعدين وتدهور دخولهم بسبب التضخم في حين يستفيد أصحاب الدخل المتغيرة مثل التجار فتزيد دخولهم عادة مع ازدياد معدلات التضخم .

(1) حسين علي خريوش، وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص234

(2) خليل إبراهيم الشماع، الإدارة المالية، ط4، مطبعة الخلود، بغداد، 1992، ص200

3- إعادة توزيع الثروة القومية على نحو عشوائي :

يتعرض صغار المدخرين لأصول مالية إلى خسائر كبيرة عندما تنخفض القيمة الحقيقية لمدخراتهم بسبب ارتفاع الأسعار ، في حين يستفيد من ارتفاع الأسعار أولئك الذين يستثمرون أو يدخرون في أصول عينية كالأراضي أو الذهب .

ثانياً : الآثار الاجتماعية للتضخم :

التضخم ظاهرة اقتصادية تعكس آثارها مباشرة على المجتمع وهذه الآثار تتمثل في التالي:

1. إن أول مظاهر التضخم هو في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات على نحو تصاعدي

مستمر ويكون هذا الارتفاع نتيجة لعدة أسباب منها :

أ. تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق الحكومي عن طريق إصدار نقدي يؤدي إلى زيادة في كمية النقود لا يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات فترتفع أسعار السلع والخدمات ويزيد عدد الفقراء في المجتمع .

ب. الارتفاع في تكاليف الإنتاج (زيادة أسعار المواد الخام المحلية والخارجية ، ارتفاع تكاليف وسائل الإنتاج) يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار .

ج. الزيادة أو الفائض في الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابل ذلك زيادة في مستوى العرض الكلي للسلع والخدمات نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول المتخلفة بدرجة لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي فترتفع الأسعار التي تؤدي إلى التضخم .

2. ينعكس ارتفاع الأسعار (التضخم) سلبياً على القدرة الشرائية لذوي الدخل الثابتة من

الموظفين الحكوميين والمتقاعدين ، فكلما ارتفعت الأسعار مع بقاء دخولهم على حالها كلما نقص استهلاكهم وتنازلهم عن الطلب على بعض السلع لعدم قدرتهم الحصول عليها وقد يقتصر الاستهلاك على المواد الأساسية التي تضمن الاستمرار المعيشي للأسر(1) .

3. إن شرائح واسعة من المجتمع في الدول الفقيرة والمتخلفة هم من ذوي الدخل المحدودة

الذين يعانون ويواجهون أعباء الحياة اليومية ويتعرضون لضغوط نفسية تجعلهم في

(1) إكرام عبد العزيز، المصدر السابق ، 2002، ص33-34.

وضع اجتماعي يجبرهم على البحث عن وسائل تساعد على رفع مستوى دخولهم لتوفير احتياجاتهم واحتياجات من يعولونهم من خلال العمل في أكثر من مهنة أو توجه البعض إلى الانحراف سلوكياً نحو الفساد فيسعى إلى الكسب غير المشروع كقبول الرشوة والغش والتحايل .

4. يؤدي (التضخم) ارتفاع الأسعار إلى تسرب عدد من أطفال الأسر الفقيرة من مدارسهم ويمتنعون بعض الأعمال القاسية عليهم أو يمارسون التسول لكسب بعض المال لسد حاجاتهم المعيشية اليومية .

5. زيادة البطالة : تزيد من عدد العاطلين عن العمل في المجتمعات الفقيرة ، فالمجتمع الذي يعيش ظاهرة التضخم يعد مجتمعاً فقيراً ولو كان يتمتع بموارد اقتصادية إذ أن التضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار سواءً بالنسبة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي ، وتتحصر فرص العمل في الوظائف الحكومية القليلة وتكون فرص العمل غير الحكومية المعروضة أقل بكثير من الطلب على العمل مما يؤدي إلى زيادة البطالة ، ولا تحقق الدولة التي تعاني من مشكلة البطالة نمواً اقتصادياً بمعدل يساوي نسبة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تحدث نتيجة لإصدارات نقدية مستمرة مما يخفض قيمتها أمام العملات الأخرى فترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية أمام العملة الوطنية ويرتفع معدل التضخم وبالتالي زيادة المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك . (1)

العلاقة بين التضخم وسعر الصرف :

تعد أسعار الصرف الموازية (أسعار صرف السوق الحرة) لأسعار الصرف الرسمية أحد المؤشرات الاقتصادية والمالية عن قوة الاقتصاد في أي دولة ، وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة ، ومن أهم العوامل الاقتصادية ما يلي :

أولاً : أسعار الصرف :

المقصود بأسعار الصرف هو السعر التبادلي بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية الأخرى ، ويعتمد ذلك على علاقات العرض والطلب بين عملتين مثل عملة الريال اليمني ومبادلتها بعملة الدولار الأمريكي أو الريال السعودي أو أي عملة أخرى والعكس في حال مبادلة أي عملة أجنبية بالعملة الوطنية (الريال اليمني) ، وهناك نوعين من أسعار الصرف:

(1) سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي، مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الدار الجامعية،

أ- أسعار الصرف الثابتة :

ويتم تحديد هذا النوع من أسعار الصرف على أسس تحدها الدولة ، ولا يتغير سعر الصرف في هذه الحالة إلا في حدود منخفضة جداً .

ب- أسعار الصرف الحرة :

وفيها تتحدد أسعار الصرف للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية بناءً على العرض والطلب على العملات الأجنبية في السوق الحرة للصرف .

وتتأثر العملة الوطنية وتنخفض قيمتها مقابل العملات الأجنبية للأسباب التالية :

1. ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد الوطني يؤدي إلى انخفاض العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى ، حيث تزيد عدد الوحدات من العملة الوطنية المرغوب تبادلها للحصول على وحدات من العملات الأجنبية مثال ذلك :

انخفاض عملة الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي فتزيد عدد الوحدات من الريال اليمني مقابل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي (200 ريال يمني تساوي 1 دولار أمريكي) . (1)

2. تراجع الصادرات الوطنية أو انخفاض أسعارها يؤثر على حجم التدفقات النقدية (إيرادات) الداخلة إلى الدولة مما يخفض المعروض من العملات الأجنبية وترتفع أسعارها مقابل العملة المحلية نظراً لزيادة الطلب عليها .

3. الحروب والكوارث الطبيعية الكبيرة المؤثرة في الاقتصاد الوطني للدول ، حيث تسبب اختلالاً في قوة الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية .

4. الديون الخارجية وخدمات الدين : إن ارتفاع الدين الخارجي لدولة ما يتسبب في زيادة العبء الذي يثقل الاقتصاد الوطني بسبب الالتزام بسداد أقساط الدين وأقساط الفوائد المطلوب سدادها سنوياً على فترات محددة من كل سنة ، ولا شك إن سداد أقساط القرض والفوائد في دولة تفتقر إلى موارد كافية من العملات الأجنبية يسهم في اختلال استقرار العملة المحلية وتنخفض قيمتها مقابل العملات الأخرى بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية . (2)

(1) سعيد عبد العزيز عثمان، قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة (دراسات نظرية تطبيقية)، الدار الجامعية ، مصر ، 2000، ص56.

(2) صلاح الدين حسن السيسي، الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي، ط1، دار الوسام للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، 1997، ص23

ثانياً : أسعار الفائدة :

تؤثر أسعار الفائدة في أسعار تبادل العملة (أسعار الصرف) بصورة غير مباشرة ، فانخفاض سعر الفائدة في المصارف في ظل ظروف مواتية للاستثمار يزيد من الطلب على الأموال لاستثمارها في مشروعات وينتج عن ذلك نشاط اقتصادي مما يؤدي إلى تحسين في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى ، والعكس في حالة ارتفاع أسعار الفائدة فإن الإقبال على الحصول على رؤوس الأموال يقل من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انخفاض في النشاط الاقتصادي وينعكس ذلك على ضعف قيمة العملة المحلية .

إجراءات الحد من التضخم :

تختلف الإجراءات المطلوب اتخاذها لمواجهة التضخم باختلاف مسبباته ، كما تختلف الإجراءات في الدول المتقدمة عنها في الدول الفقيرة ، ففي حالة التضخم الناشئ عن زيادة ارتفاع الأسعار بسبب الزيادة في الطلب على السلع والخدمات وهو النوع الشائع في معظم حالات التضخم ، تعمل الدولة على معالجة ذلك باتخاذ بعض الإجراءات المالية للحد من ارتفاع معدل التضخم من خلال القيام بتنفيذ سياسات مالية ونقدية لكبح معدل الارتفاع في الأسعار .

1- السياسات المالية :

تستخدم الدولة السياسات المالية التي من شأنها التأثير على حجم السيولة المتاحة ، فمن تلك السياسات المالية :

أ. تخفيض الإنفاق الحكومي ، فرض ضريبة جديدة أو زيادة في الضرائب الحالية على السلع الكمالية ، فعندما تخفض الدولة نفقاتها في الميزانية فمعنى ذلك تخفيض الإنفاق الكلي وبالتالي تخفيض الطلب الكلي للمجتمع ، وإذا صاحب ذلك فرض ضريبة جديدة أو زيادة في الضرائب السارية فإن الأثر الضريبي يقع على المستهلكين وتستطيع الدولة بذلك أن تسحب جزءاً من النقود التي لديهم ويقل الطلب على السلع والخدمات وينعكس ذلك على الطلب الكلي وبالتالي يؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم . تخفيض كمية النقود المعروضة في النشاط الاقتصادي من خلال قيام الدولة ممثلة بوزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور مما يؤدي إلى سحب النقد المتوفر في السوق ويؤدي ذلك إلى الحد من عرض النقد المتداول وانخفاض الطلب على السلع والخدمات فيؤدي إلى الحد من ارتفاع معدل التضخم . (1)

(1) ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، ط1، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 1998، ص303-204.

2- السياسات النقدية :

من السياسات النقدية التي تستخدمها الدولة للحد من ارتفاع معدل التضخم هي قيام البنك المركزي للدولة بوضع وتنفيذ سياسات نقدية بهدف تقليل حجم السيولة في السوق ومن تلك السياسات النقدية ما يلي :

أ. قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم للأوراق التجارية المقدمة من المصارف التجارية الخاصة بتعاملاتها مع التجار وهذه الزيادة في أسعار الخصم تقلل من السيولة المتداولة .

ب. قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية (العملات الأجنبية) بهدف سحب جزء من السيولة المحلية المتداولة في السوق .

زيادة نسبة الاحتياطي القانوني فعند رفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي على ودائع البنوك التجارية التي يحتفظ بها فإن القدرة الائتمانية للمصارف التجارية تقل مما يؤثر على سيولة المصارف وبالتالي تنخفض قدرتها على منح الائتمان بمبالغ كبيرة وبذلك ينخفض حجم السيولة في السوق وبالتالي ينخفض معدل التضخم . (1)

أن التضخم يعني الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار نتيجة لانخفاض في القوة الشرائية للعملة المحلية. ويعد التضخم من أهم مؤشرات السياسة النقدية يسترشد به عند اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة الأسعار وسعر الصرف.

ويعبر عن مؤشر التضخم (بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك)(2)

(1) طارق إبراهيم الشبلي، ومحمد إبراهيم الشبلي، مقدمة في الأسواق المالية والنقدية، ط1، عمان، 2000، ص45.

(2) عبد الغفار حنفي، ورسمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص92.

المبحث الثالث

فاعلية السياسة النقدية في معالجة التضخم

1- معايير الاستقرار الاقتصادي

أدت الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية وما صاحبها من تدهور في القوة الشرائية للعملة

الوطنية إلى تدهور كبير في مستوى معيشة الأفراد وتفاقم المشاكل الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي نتيجة تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات واعتماد السلطات الحكومية على تمويل العجز السنوي في الموازنة العامة من مصادر تضخمية غير حقيقية عن طريق التوسع في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي، والذي يتم تغطية جزء كبير منه من خلال الإصدارات النقدية الجديدة ، مما ساهم في زيادة كمية النقود في الاقتصاد ونموها بمعدلات سنوية تفوق معدلات النمو السنوية للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي. بالإضافة إلى الدور الذي مارسته العوامل الخارجية والإختلالات الهيكلية في بنين الاقتصاد الوطني في حدوث

ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية.

ولذا سيتم في هذا المبحث من الدراسة تناول تشخيص التضخم في الاقتصاد من وجهتي النظر النقدية

والهيكلية، وعلاقة العراق بصندوق النقد والبنك الدوليين وبرنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية ومراحل تنفيذه .

كما يتضمن الفصل الحالي أهم السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية ومدى نجاح تلك السياسات في وقف التدهور في أداء الاقتصاد وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية، بالإضافة إلى دور السياسات النقدية والمالية في علاج الآثار التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد العراقي. (1)

¹ -معتوق سهير محمود، "سياسات التثبيت الاقتصادي"، مصر المعاصرة، عدد 420 ، القاهرة، أبريل

1990 م ، ص120 .

2- مؤشر التضخم

تعد الزيادة في كمية النقود المتداولة ونموها بمعدلات سنوية تفوق معدلات النمو السنوية للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي من أهم الإختلالات التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد العراقي وأدت إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية. إلا أن حدوث تلك الارتفاعات لا يرجع بصفة كلية إلى الإختلالات الداخلية في هيكل السيولة المحلية، حيث ساهمت الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي والاستهلاك النهائي الكلي، بالإضافة إلى مجموعة الإختلالات الخارجية الناجمة عن الزيادة في قيمة الواردات والزيادة في حجم المديونية الخارجية والإختلالات الهيكلية نتيجة اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي واتساع قيمة فجوة الموارد المحلية دورًا هامًا في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع وفيما يلي نتناول تشخيص صندوق النقد والبنك الدوليين لظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ومدى دقة التشخيص في وصف تلك الظاهرة ومسبباتها ووسائل علاجها.

طبيعة التضخم في الاقتصاد العراقي

اتسم التضخم في الاقتصاد اليمني بعدم توافقه كلية مع تشخيص صندوق النقد الدولي لهذه الظاهرة ، والتي وصفت التضخم بأنها ظاهرة نقدية ناجمة عن إفراط السلطات النقدية في عرض النقود والذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق المقدرة الفعلية للعرض الحقيقي للسلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، مما يترتب عليه حدوث فائض طلب يدفع بمستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.⁽¹⁾ حيث أن التضخم في الاقتصاد العراقي لا يرجع إلى الإختلالات القائمة في جوانب السياسة النقدية فحسب، بل تساندها اختلالات هيكلية ناجمة عن التخلف في بنیان الاقتصاد الوطني، وتزايد الاعتماد على الواردات وتفاقم المديونية الخارجية وارتفاع قيمة فجوة الموارد المحلية، بالإضافة إلى عدد من الإختلالات الأخرى التي ترجع

¹ - زكي رمزي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، القاهرة، دار المستقبل العربي للنشر

والتوزيع، 1996 ص 166 .

إلى طبيعة التغيرات التي تتزامن مع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مراحلها الأولى.

تشخيص التضخم في الاقتصاد العراقي من وجهة نظر الهيكلين:

يعتمد الهيكليون في تشخيص ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي على اعتبارها كنتيجة لمجموعة من

الإختلالات في بنية الاقتصاد العراقي وفق عدد من المؤشرات أهمها:-

1- الاختلال في بنية هيكل قطاع التجارة الخارجية، والذي يتجلى من خلال اعتماد الاقتصاد العراقي على تصدير سلع محدودة خاصة الصادرات النفطية، والتي تمثل نسبة مرتفعة في إجمالي الصادرات العراقية، بالإضافة إلى كميات محدودة من الصادرات الغذائية والحبوب، وفي المقابل ارتفاع حجم الواردات سواء كانت سلعا جاهزة أو مواد أولية، بالإضافة إلى الواردات من الآلات والتجهيزات ومعدات الإنتاج الصناعي والزراعي وغيرها.

2- اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث شهدت قطاعات الإنتاج السلعي انخفاضا في نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، حيث شهد قطاع الزراعة والصناعة والصيد انخفاضا في نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي .

ويرى الهيكليون أن ضبط معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية في اقتصاد متخلف

من خلال انتهاج Supply Management Policy كالاقتصاد اليميني يمكن تحقيقه من خلال سياسة إدارة العرض

برنامج طويل الأجل يتضمن:-

أ -إعادة هيكلة بنية الإنتاج القومي، وبما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج المحلي في الاقتصاد الوطني من خلال

تشجيع الصناعات الوطنية لتوفير الاحتياجات المختلفة للسكان وتبني سياسة إحلال الإنتاج المحلي محل

الواردات وتشجيع نمو الصادرات. (1)

¹ - اسماعيل عبد الرحمن ودحوي عريقات ، مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد الكلي عمان ، اردن 1999 ، الطبعة الاولى ص154-155 .

ب -تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، وبما يكفل القضاء على مشكلة الغذاء من خلال تطوير أساليب الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والإسهام في زيادة حجم الصادرات الوطنية، وبما يؤدي إلى زيادة حصة الدولة من النقد الأجنبي.

ج -تشجيع المدخرات المحلية، من خلال إنشاء سوق منظمة لتداول الأوراق المالية، تساهم في زيادة ميل الأفراد

نحو الادخار وتخفيض الميل للاستهلاك وبما يساهم في توفير الموارد المالية التي تستلزمها عملية التنمية في

الاقتصاد الوطني.

اولا:- الادوات الكمية (غير المباشرة) :-

1- تغيير نسبة الاحتياطي القانوني الالزامي (the reserve requirement) :

يقصد بنسبة الاحتياطي النقد الدولي : وهي تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة او النقص حسب الظروف الاقتصادية السائدة .

وهي النسبة التي لا بد ان يحتفظ بها البنك المركزي التجاري من كل وديعه تودع فيه وهي على شكل نقود سائلة لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة .

ففي حالة التضخم يعمل البنك المركزي على رفع نسبة الاحتياطي القانوني وذلك للحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان ، بسبب انخفاض احتياطاتها النقدية الفائضة ، فاذا كانت الزيادة بنسبة الاحتياطي كبيرة تلجا البنوك التجارية الى بيع لعض الاوراق المالية التي تحتفظ بها ، مما يؤدي الى انخفاض وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد فيقل حجم الطلب على السلع والخدمات وبالتالي ينخفض مستوى الاسعار .

اما في حالة الكساد فانه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤدي الى زيادة الاحتياط النقدية لدى البنوك التجارية ، وبالتالي توسع قدرتها في منح الائتمان ، وهذا من شأنه زيادة وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد وتنشيط المعاملات بين الافراد ، وم ثم زيادة الطلب الكلي مما قد يؤدي الى زيادة التشغيل والدخل القومي في المجتمع .

حالة التضخم ← زيادة الاحتياطي القانوني ← انخفاض الاحتياطيات الفائضة للمصارف التجارية ← انخفاض التوسع يمنح الائتمان

حالة انكماش ← تخفيض الاحتياطي القانوني ← زيادة الفائض ← توسع بالائتمان .

2- عمليات السوق المفتوحة (open market operations) .

يقصد بسياسة السوق المفتوحة هي قيام البنك المركزي ببيع وشراء الاوراق المالية والتجارية في الاسواق المالية وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة (عرض النقد) وقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان .

تساعد عمليات السوق المفتوحة بالتحكم في كمية النقود المعروضة اما بزيادتها في حالة الانكماش او تقليصها في حالة التضخم اذن تعتبر وسيلة هامة من وسائل التحكم في التضخم .⁽¹⁾

ففي فترات التضخم يدخل البنك المركزي الى سوق الاوراق المالية كبائع للاوراق المالية التي في حوزته الى :

1- المصارف التجارية

2- الافراد والمشروعات

وفي كلتا الحالتين يعمل البنك المركزي على تخفيض الاحتياطي النقدي للمصارف التجارية وتدني قابليتها من الاقراض والحد من التوسع في منح الائتمان وبالتالي الحد من التوسع في عرض النقد بالشكل الذي يساهم على تقليل الانفاق الكلي وتحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار اما في اوقات الكساد يدخل البنك المركزي الى الاسواق النقدية والمالية كمشتري للاوراق المالية ، وفي هذه الحالة سيقوم البنك المركزي بضخ كميات اضافية من النقود داخل الاقتصاد ، مما يزيد من الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى المصارف التجارية بالشكل الذي يمكنها من التوسع في منح الائتمان وبالتالي زيادة عرض النقد ومن ثم زيادة الانفاق ورفع مستوى الاستخدام والانتاج والدخل وتحريك الفعاليات الاقتصادية .

ان هذه العمليات ستؤثر على اسعار الاوراق المالية وعلى اسعار الفائدة واستثمارات البنوك وفروضها ، فعندما يقوم البنك المركزي ببيع الاوراق المالية سوف يزيد من عرضها وبالتالي انخفاض اسعارها في السوق المالية وارتفاع عائدها ، مما يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة في السوق العامة ، وهذا بدوره يعتبر من العوامل التي تحد من الاستثمار ، ويحدث العكس ، ان دخول البنك المركزي لشراء الاوراق المالية سيزيد من الطلب عليها مما يؤدي الى ارتفاع سعرها وانخفاض عائدها ، وهذا بدوره يخفض من سعر الفائدة السائد في السوق ، مما يحفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم ، هذا بالاضافة الى العامل السيكولوجي ، فان مجرد دخول البنك المركزي للسوق مشتريا يوحي للمستثمرين ان الحكومة على وشك ان تتبع سياسة نقدية متساهلة ، وهذا

¹ - رسالة ماجستير ، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة

حول الجمهورية اليمنية ، المبحث الثالث .

يخلق جوا من التفاؤل في السوق ، ويحفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم ويزيد من الطلب الكلي .

التضخم \Leftarrow بيع الاوراق المالية \Leftarrow تخفيض الاحتياطي الفائض \Leftarrow انخفاض منح الائتمان \Leftarrow انخفاض عرض النقد وبالعكس في حالة الكساد والانكماش .⁽¹⁾

3- سعر اعادة الخصم (Discount Rate) :

يعرف سعر اعادة الخصم بانه (سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض او طلب اعادة خصم ما لديها من اوراق تجارية او هو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع التجارية وهو اقل بقليل من معدلات الفائدة حتى تستطيع البنوك التجارية تحقيق بعض الربح المادي) .

ففي حالة الانكماش والكساد يعمل البنك المركزي على تسهيل شروط الاقتراض والتوسع في منح الائتمان ، ويعمل على تخفيض سعر اعادة الخصم ، وهذا الاجراء سيشجع البنوك التجارية على زيادة احتياطياتها النقدية ، وهذا ايضا يشجعها على تحويل بعض موجوداتها سائلة تستخدمها في منح الائتمان ، وبذلك سوف تزداد الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية وقدرتها في منح الائتمان ، وهذا سيؤدي الى تخفيض (سعر الفائدة) على القروض التي تمنحها البنوك التجارية الى عملائها ، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة حجم المبالغ المقترضة من قبل رجال الاعمال بسبب انخفاض كلفة الاستثمار ، مما يؤدي الى زيادة عرض النقد وانعكاس ذلك على مستوى الدخل والانتاج والاستخدام بالشكل الذي يقود الى نمو الاقتصاد القومي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي ، ويحدث العكس في اوقات التضخم عندما يرغب حيث يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية مما يؤدي الى رفع سعر اعادة الخصم بينه وبين البنوك التجارية .

حالة تضخم \Leftarrow رفع سعر اعادة الخصم على المصارف التجارية .

حالة كساد \Leftarrow تخفيض سعر اعادة الخصم على المصارف التجارية .

بالرغم من اهمية هذه الاداة الا انها تفشل في بعض الاحيان ويعود ذلك لاسباب التالية :

1- بعض المصارف التجارية تحتفظ باحتياطيات نقدية اضافية تمكنها من التوسع في الاقتراض .

¹ - رسالة ماجستير ، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق ،

2- بعض المصارف التجارية تعتمد على مصادر اخرى للسيولة كفروع البنوك الاجنبية الموجودة في الداخل .

3- توقعات رجال الاعمال ، فعندما يتوقع رجال الاعمال ان هناك زيادة في معدلات الارباح محققة من خلال عمليات الاستثمار نجد ان رفع سعر اعادة الخصم لا يؤثر على حركة الاقراض نتيجة التوقعات التفاؤلية ، في حين نجد ان تخفيض سعر اعادة الخصم في اوقات الانكماش لا يشجع المنتجين على زيادة استثماراتهم عندما يتوقعون هناك انخفاض في معدلات الارباح التوقعات التشاؤمية .

4- سعر او معدل الفائدة :

وهو السعر الذي تتعامل فيه البنوك التجارية مع الافراد اي ما هو يحصل عملية الافراد مقابل مذكراتهم لدى البنوك التجارية .

تلتزم البنوك التجارية بالحد الاعلى لسنة الفائدة التي يحددها البنك المركزي وهو الوحيد الذي له الصلاحية (الحق) في تغيير هذا السعر في حالة التضخم حيث يتم امتصاص الكتلة الزائدة عن طريق اسعار الفائدة على الودائع للافراد او المؤسسات عند ايداعهم اموالهم .⁽¹⁾

جدول (1)

الرقم القياسي لاسعار المستهلك ومعدلات التضخم ونموه في العراق

للمدة (1991 - 2012)

السنوات	الرقم القياسي لاسعار المستهلك(1)	معدل التضخم (2)	معدل تغير التضخم السنوي % (3)
1991	18	185.0	-
1992	33	83.6	-54.8
1993	100	207.7	148.4
1994	558	4581.1	120.5
1995	2627	370.8	19.0
1996	2242	14.7-	103.9-
1997	2759	23.1	-257.1

¹ - رسالة ماجستير ، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق ،

المبحث الاول ..

35.9-	14.8	3167	1998
14.8-	12.6	3565	1999
-60.3	5.0	3743	2000
228	16.4	4355	2001
17.7	19.3	5197	2002
74.1	33.6	6943.4	2003
19.6-	27.0	8815.6	2004
37.0	37.0	12073.8	2005
43.8	53.2	18500.8	2006
42.1-	30.8	24205.5	2007
91.2-	2.7	24851.3	2008
20.7-	2.8-	24155.1	2009
189.3	2.5	24759.0	2010
124	5.6	26134.0	2011
23.2-	4.3	27257.0	2012
19.6-	27.0	8815.6	2013
37.0	37.0	12073.8	2014
43.8	53.2	18500.8	2015
42.1-	30.8	24205.5	2016
91.2-	2.7	24851.3	2017
20.7-	2.8-	24155.1	2018
189.3	2.5	24759.0	2019
124	5.6	26134.0	2020
23.2-	4.3	27257.0	2021

المصدر: العمود (1.2) أ- البنك المركزي العراقية ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية لسنوات مختلفة .

ان متابعه معدلات التضخم من خلال (1) تشير الى انه قد بلغ ذروته خصوصا خلال المدة (1991-1995) ، غير ان اكثر السنوات ارتفاعا في متوى التضخم هي سنة 1994 بمعدل (458.1 %) .

لقد هدت هذه المدة بروز ظاهرة (الدولار) والتي انعكست سلبيا على الاسعار المحلية وانخفاض في القوة الشرائية للدينار العراقي ، اما بالنسبة للمدة (1996-2002) فان معدل التضخم قد انخفض في القوة الشرائية للدينار العراقي ، اما بالنسبة للمدة (1996-2002) فأن معدل التضخم قد انخفض في عام 1996 ويعود ذلك الى موافقة العراق على قرار مجلس الامن الدولي (986) والتوقيع على مذكرة للتفاهم وتدفق نفط العراق الى السوق الدولية . (1)

مما كان له الاثر البالغ على المستوى العام للاسعار عندما وصل معدل التضخم الى (-14.7)

ومنذ عام 2003 ونتيجة للاحداث التي مر بها العراق فقد استمرت معدلات التضخم بالارتفاع ، خاصة خلال المدة (2003-2007) ان التحولات الاقتصادية في العراق وتطبيق سياسات تحرير التجارة والاسعار وتخفيض الدعم الحكوم ادى الى ارتفاع حاد في قسم كبير من السلع الاساسية كالمشتقات النفطية التي قامت الدولة بتخفيض الدعم عنها من (10.2%) عام 2005 الى (7.8%) عام 2006 والى (0.7%) عام 2007 وقيام الحكومة بتخفيض نسبة مخصصات البطاقة التموينية من الموازنة العامة من (16.7%) عام 2005 الى (9.0%) عام 2006 والى (7.5%) عام 2007 . (2)

ان تخفيض الدعم الحكومي تسبب في ارتفاع مؤشرات التضخم كما تشير بيانات الجدولين (7.8) ليصل الى اعلى مستوى له عام 2006 عندما بلغ معدل التضخم

¹ يقصد بالدولة استخدام العملة الاجنبية كوسيلة دفع ووحدة حساب ويحدث ذلك عادة في ظروف التضخم المرتفع او المفرط ، حيث يبحث الجمهور عن وسائل بديلة نتيجة لارتفاع تكلفة استخدام العملة المحلية في المعاملات ، للمزيد اندرو بيرغ واجوارج بوريننتين الدولار الكاملة ، مزايا والعيوب صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 2000 ، ص 1-17 .

² -ثريا عبد الرحيم تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم ، دراسة تحليلية للمدة من (1980 - 2003) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد (13) عدد (48) 2007 ، ص 148 .

العام (53.2%) ، اما التضخم الاساس فقد بلغ خلال تلك المدة (31.7%) لقد اترفع التضخم بفعل عاملين اساسيين هما : الاول اختناقات العرض في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) التي ركزت اساسا في عجز تجهيز الوقود والطاقة وانعكاساته السلبية على التكاليف الانتاجية ، اما الثاني فهو التأثير الكبير للطلب الكلي والانفاق الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد ، يضاف الى ذلك ان المدة (2005-2007) قد شهدت تدهورا في الوضع الامني والاختلال الهيكلي فيما بين القطاعات الاقتصادية (انعدام التوازن) واتساع الفجوة بين المعروض النقدي والنتاج المحلي الاجمالي اذ بلغت نسبة السيولة المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي (24.2%) عام 2007 . (1)

الا ان تغيرا جوهريا طرا على مؤشرات اذ بدأت معدلاته بالانخفاض خلال المدة (2008-2012) مقارنة بالاعوام السابقة اذ بلغ معدل التضخم العام ادنى مستوى له (-2.8%) عام 2009 ، في حين بلغ التضخم الاساس ادنى مستوى له (2.9%) عام 2010 . وقد اعتمد البنك المركزي العراقي على الدور الذي تؤديه اشارة سعر الفائدة واعتمادها كواحدة من ادواته في التصدي للانحارفات السعيرية بغية استعادة التوازن الاقتصادي مما جعل التضخم تحت السيطرة للمرة الاولى منذ عام 1990 . (2)

ان التضخم في الاقتصاد العراقي هو وليد طويلة عاشها العراق وهو ظاهرة مركبة لم تحصل بفعل عامل واحد وانما ظهرت كنتيجة تفاعل عوامل عديدة نقدية وحقيقية وبمرور الزمن ترتبط بالاختلالات الهيكلية يضاف الى هذه العوامل تخلف العادات المصرفية نتيجة لقله الوعي المصرفي ، وكذلك يعد الاقتصاد العراقي متدني المرونه في قطاعاته الانتاجية وارتفاع تكاليف الانتاج وتكاليف الاستيراد الذي انعكس في ارتفاع معدلات التضخم . (3)

¹ -محسن حسن علوان ، اليات الانتقال بالاقتصاد العراقي الى الاقتصاد الحر ، مجلة ديالى للبحوث الانسانية العدد ، (57) 2013 .

² -بدر غيلان وهم ، السوق النقدية والمالية في العراق ، مصدر سابق ، ص190 .

³ -عبد الحسين محمد العنبيكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، مركز العراق للدراسات ط1 الصنوبر للطباعة بغداد ، 2008 ، ص110 .

الاستنتاجات والتوصيات:

- 1- أظهرت الدراسة قوة تأثير عرض النقد M1 على سعر الصرف الموازي للدينار العراقي إزاء الدولار الأمريكي خلال المدة المبحوثة.
- 2- تدهور قيمة الدينار العراقي بصورة كبيرة خلال مدة الدراسة ولاسيما خلال عقد التسعينيات نتيجة فرض الحصار الاقتصادي جراء اجتياح النظام السابق لدولة الكويت.
- 3- ابتعاد سعر الصرف التوازني عن سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي ولا سيما في العقد المذكور.
- 4- كثرة أوجه الإنفاق الحكومي غير الضروري الذي كان يوجه لدعم النظام الحاكم مما شكل ضغوطا كبيرة على السلطات النقدية التي اضطرت إلى الإكثار من الإصدار النقدي الجديد مما زاد من الانخفاض في قيمة الدينار العراقي .
- 5- المبالغة في السعر الرسمي للدينار العراقي اذ انه بعيد كل البعد عن قيمته الحقيقية مما يعني تعطيل نظرية الأثمان وتشوه في تخصيص الموارد على أوجه استخداماتها المختلفة.
- 6- على السلطات النقدية الحالية الاستفادة من التجربة السابقة بغية الحد من الأخطاء التي وقعت بها السلطات السابقة.
- 7- يجب جعل سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي قريب من السعر التوازني وعدم المبالغة في قيمته الحقيقية.
- 8- يجب على السلطات النقدية ان تأخذ بنظر الاعتبار الوضع الراهن للاقتصاد العراقي والعرض والطلب الحقيقيين على الدينار عند تحديد قيمة إزاء العملات الأخرى.

المصادر

- 1- د. عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، 1970، ص 364-365.
- 2- د. محمد عبد العزيز عجمية و د. مدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2003، ص 22.
- 3- أ.د. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، الأكاديمية للنشر، المفرق، المملكة الأردنية الهاشمية، 1999، ص 390.
- 4- د. علي توفيق الصادق وآخرون، السياسة النقدية في البلدان العربية (النظرية والتطبيق)، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، مؤسسة أكسبرس للطباعة، العدد الثاني، أبو ظبي، 1996، ص 34.
- 5- د. علي توفيق الصادق وآخرون، السياسة النقدية للبلدان العربية، مصدر سابق، ص 37-38.
- 6- د. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، جامعة الإسكندرية، 1985، ص 245-247.
- 7- د. سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، الكتاب الأول، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، يناير، 1982، ص 604.
- 8- د. محمود عبد العزيز عجمية و د. مدحت محمد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، مصدر سابق، ص 110.
- 9- د. عبد المنعم السيد علي، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1975، ص 131-137.
- 10- أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية النقود و الأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود و الأسواق المالية)، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط1، 2001، ص ص: 349-350.
- 11- سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1988، ص ص: 19-21.
- 12- إسماعيل محمد هاشم، النقود و البنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005.
- 13- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص ص: 81-84.
- 14- محمد حمدي إبراهيم المسلماتي، التوازن النقدي في اقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة النمو: دراسة تطبيقية مقارنة بين الاقتصاد المصري واقتصاديات بعض الدول، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003، ص ص: 8-24.
- 15- بلعزوز بن علي، أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/03 (غ.م)، ص ص: 18-38.

- 16- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، 1997، ص ص: 368-369.
- 17- جودة عبد الخالق، "الإصلاح الاقتصادي- رؤية بديلة"، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005، ص32.
- 18- منتظر فاضل سعد، (النظام الاقتصادي الدولي المعاصر وأثره على عملية التنمية في أقطار عربية مختارة) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2000، ص91.
- 19- جميل حميد وجمال داوود، "الإصلاح في الدول النامية بين التوجهات الذاتية و صفات صندوق النقد والبنك الدوليين 1970-1990"، مجلة الادارة والاقتصاد، (العدد32، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2000) ، ص10.
- 20- حميد جاسم الجميلي، "صندوق النقد الدولي بين فشل سياسات الماضي وتحديات أزمت المستقبل"، مجلة أم المعارك (العدد 18، مركز ابحاث أم المعارك ، بغداد، 1999) ، ص9.
- 21- مهدي خليل شديد ،فاعليه السياسه النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق لمدته (1980-2003)رساله ماجستير غير منشوره جامعه كربلاء ،ص 45
- 22- إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين صندوق النقد الدولي والخيار البديل، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص16.
- 23- هدى السيد، "أثار برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، (العدد التاسع، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 1997)، ص121.
- 24- محمد ناظم حنفي، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، بدون ناشر، طنطا، 1992، ص196.
- 25- جميل طاهر وآخرون، بعض قضايا الاصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية ، الطبعة الأولى ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1993، ص9.
- 26- منير الحمش، الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب بالحياة ، الطبعة الأولى ، دار الرضا للنشر، دمشق، 2003، ص122.
- 27- د. عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، 1970، ص364-365.
- 28- اسماعيل عبد الرحمن ودحوي عريقات ، مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد الكلي عمان ، اردن 1999 ، الطبعة الاولى ص154-155 .
- 29- رسالة ماجستير ، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق ، المبحث الاول ..